المستخلص باللغة العربية

جاء اختيار موضوع البحث (علاقة القوانين الانتخابية في الناخب بالعراق دراسة مقارنة) نتيجة للحاجة الماسة لمعرفة هذه القوانين وعلاقتها بالناخب في ظل النظم الانتخابية المختلفة ،والمتعددة ومقارنتها ببعض الدول .

إذ إنَّ عملية اختيار القانون الانتخابي يحمل من الأهمية التي تستوجب النظر إليها بعين الاعتبار لمعرفة ما يتلاءم مع كل حالة في دولة معينة ، أن ما يطبق في دوله ما وينجح ليس بالضرورة أن يلاقي النجاح نفسه في دوله أخرى٠لذلك كان لزاما على القائمين على الحكم اختيار ما يتلاءم وحالة كل بلد ويزيد من نسبة المشاركة ، كذلك إنّ التجربة الديمقراطية لأيّ بلد لا يمكن أن تقاس على جميع البلدان أذ أنّ لكل قانون انتخابي مميزات ومساوئ، وليس هناك قانون متكامل.

إنَّ مفهوم الديمقراطية أوسع من مفهوم الانتخاب والانتخابات ليست إلاّ وسيلة من وسائل الديمقراطية وبالتالي إخفاق النظام الانتخابي يجب أن لا يؤثر على الايمان المطلق بالديمقراطية وسعي الشعوب من أجل الحصول عليها ٠

اهتم المشرع العراقي على غرار التشريعات الانتخابية في الدول الديمقراطية، التي اعتمدت الانتخابات كسبيل للوصول إلى السلطة ، وبناء الحكم الديمقراطي الرشيد، وهنا الاهتمام يظهر بوضوح في كثير من التشريعات الانتخابية ،التي صدرت في البلاد بعد عام ٢٠٠٣ وصدور دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وهو أول دستور عراقي اعتمد الانتخابات والديمقراطية التمثيلية في الحكم والشؤون العامة، ومن خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وبشكل دوري ،وبذلك فإنّ التأسيس لتجربة ديمقراطية في البلاد لم يشهدها من قبل ،كما لم تشهدها المنطقة الإقليمية فقد ظهر فيها دور الناخب السياسي وهو يمارس حقه في اختيار من يمثله ٠